٢ — دفاتر علم الاجتماع

نيكولاي بيلبنكو

الرأسمالية والطوباوية الاجتماعية



سلسلة العلوم الاجتماعية

دار الفارابي

سلسلة العلوم الاجتماعية

دفاتر علم الاجتماع

نيكولاي بيلبنكو

الرأسمالية والطوباوية الاجتماعية

تعريب : حاتم سلمان

دار الفارابي - بيروت

١٩٧٩

نقل هــذا الدفتر الى العربية عــن
مجلــة العلوم الاجتماعية الصادرة
عــن اكاديمية العلــوم الاجتماعية

الفصل الثالث ١٩٧٨

دار الفارابي — ص.ب ١٣٨١
بيروت

هــذا الدفتر

يقول كارل ماركس ان الرأسمالية تخلــق حفــار قبرها بنفسها ورغما عنها . ولكنها تحاول ان تثنــي المكلف بهذه المهمة التاريخية النبيلة عن عزمه ، فتضع امام البروليتاريا نماذج من مجتمعات أسطورية لــم توجد يوما ولن توجد ، بــل هي مجرد اقنعة تضعها الرأسمالية على وجهها لتخفي نفسها وتخدع الطبقة العاملة بها . تلك هي الطوباويات الاجتماعية .

كل هذه الطوباويات الاجتماعية تقريبا متلاقية — رغم تنوعها من حيث صياغتها ومصادرها — عــلى القول ((بلقاء)) مقبل للنظامين الاجتماعيين المتصارعين فــي العالم : الرأسمالية والاشتراكية . تــارة لان الثورة العلمية التقنية التي ستصبح المحدد الاساسي للتطور ، محل الصراع الطبقي ، وتارة لان ((المجتمع الصناعي الجديد)) القائم على سيطرة التكنوقراطية سيأخذ ((حسنات الرأسمالية)) ويضمها الى حسنات الاشتراكية ويبني منها نظاما جديدا . طبعا هذا القول يتجاهل الحقيقة الاساسية وهي ان الرأسمالية مــن حيث هي علاقات انتاج قائمة على استغلال طبقــة للطبقات الاخرى ستصل او هي وصلت الــى تناقض

اساسي مع مستلزمات تطور القوى المنتجة مما سيوجب القضاء عليها واحلال الاشتراكية محلها ، اي ان اساس الرأسمالية يجب ان يزول ، وليس بعض الظاهرات السيئة الناجمة عن هذا الاساس، وبالتالي تنعدم امكانية ((لقاء النظامين)) تماما .

ولكن اعادة التأكيد على هذه الحقيقة لا يكفي ، بل يجب القيام بتحليل الطوباويات الاجتماعية التي تطرحها الرأسمالية كنماذج محسنة عنها او كأقنعة لها واقناع الطبقة العاملة بزيف هذه الاقنعة واستحالة قيام تلك النماذج . وهذا الدفتر يشكل مساهمة في هذا الاطار .

الرأسمالية والطوباوية الاجتماعية

يشكل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية الاتجاه الرئيسي لتقدم البشرية الاجتماعي حيث تثبت الاشتراكية أفضلياتها الاكيدة بالنسبة للرأسمالية . « أن الاشتراكية تضمن للشغيلة الحرية وحقوقا ديمقراطية اصيلة وهناء العيش والحصول على المعرفة والمستقبل الآمن » (١) .

أما الرأسمالية فانها تظهر اكثر فأكثر كونها مجتمعا بدون مستقبل . فاقتصادها يصاب بأزمات دورية . كما يرمي التقدم التقني بجماهير العمال في الشارع ، مما يهدد بزعزعة النظام الاجتماعي السياسي كله .

وترتفع الاسعار كالسهم ، كما تبقى مشكلة التضخم على حالها ، وترتفع نسبة الجريمة . وكما أشار بريجنيف في تقريره بعنوان « ثورة اكتوبر وتقدم الانسانية » ، « ان كل ذلك يعني ان كافة الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموضوعية للانتقال الى الاشتراكية قد بلغت درجة عالية من النضج ، كما يتعاظم تطلع الجماهير الى التغييرات الجذرية في البلدان الرأسمالية » (٢) .

وفي هذه الظروف تضطر الرأسمالية للمناورة وتغيير تكتيكها ، فتلجأ الى مختلف طرق التأثير الايديولوجي للتأثير على وعي أوسع الجماهير الكادحة لحرفها عن الاشتراكية والشيوعية . ويتقدم النظريون البرجوازيون لاجل ذلك بنظريات عن «مجتمع من طراز جديد» : «المجتمع الصناعي»، « مجتمع الجماهير » « المجتمع ما بعد الصناعي » « المجتمع التكنوقراطي » وغيرها أيضا ، زعما بأن مثل هذه المجتمعات قد حلت أو ستحل محل الرأسمالية . ورغم الفروقات والمظاهر الجديدة ، يظهر جليا أن هذه البناءات النظرية هي اصناف جديدة محسنة من المفاهيم الاجتماعية الطوباوية الشائخة .

وتميل نظريات المجتمع الصناعي التي انتشرت بشكل واسع في الخمسينات والستينات من هذا القرن الى القول بأن تأثير الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة وحده يؤدي الى حدوث عمليات متطابقة سواء في البلدان الرأسمالية أم الاشتراكية . ويعني علماء الاجتماع الغربيون بذلك تدخل الدولة المتزايدة في الاقتصاد وأتمتة الانتاج وازدياد الانتاج الوطني والاستهلاك واتساع قطاع الخدمات وتطور وسائل الاعلام الكبرى ونضج ثقافة الجماهير الخ ..

يقول ريمون آرون عالم الاجتماع الفرنسي ومؤسس نظرية « المجتمع الصناعي » الوحيد، أن المجتمعات الصناعية التي ستنشأ في البلدان الرأسمالية والاشتراكية الرئيسية ستتميز بمستوى عال من تلبية الحاجات المادية والروحية، وبميل نحو سياسة المساواة الاجتماعية ، وبكون التكنوقراطيين الموهوبين سيلعبون دورا موجها ، بمستوى

عال من الاحتراف وبتلاشي الطابع الايديولوجي للجماهير ، وباتساق في فكر وسلوك كافة أفراد المجتمع ، وبتراكم الرأسمال . ويعتبر آرون ان المستقبل لن يشهد سقوط الرأسمالية ولا سقوط الاشتراكية ، فهذان النظامان سيتحولان ليعطيا حلين مختلفين للمشاكل الناجمة عن اية حضارة صناعية (٣) .

وهو يعتبر ايضا ان الصراعات لن تزول أبدا في « مجتمع صناعي » ، ولكن « يبدو ان الثورات ستكون من تراث الماضي (٤) .

وتقول نظرية المجتمع الصناعي الجديد التي وضعها الاقتصادي الاميركي غولبرايت ، ان الرأسمالية والاشتراكية يشكلان نظامين صناعيين جديدين يسيران نحو اللقاء حول كافة النقاط الاساسية ، مما يؤدي الى مميزات متشابهة في كلا النظامين . وهو يرى هذه المميزات فيما يلي :

اشكال التخطيط في الوحدات الانتاجيةالمتمتعة ببعض الاستقلال الذاتي ، الادارة الجماعية للمؤسسات والانتاج وتصريف المنتجات ، وجود البنية التقنية أي المدراء التقنيون ، والباحثون والمهندسون الذين يؤمنون تطورا مخططا ومنسجما للانتاج ، ومركزة تأهيل الكوادر . ويزعم غولبرايت أن تحسن الوضع المادي للطبقة العاملة « في المجتمع الصناعي الجديد » قد فتت روحها الكفاحية ، كما يقول ان الصراع الرئيسي اليوم في ظل الرأسمالية يدور بين المثقفين وبين غير المتعلمين . ويستنتج عالم الاجتماع الاميركي من ذلك استحالة الثورة الاشتراكية .

ولكونه علم بأن توقعاته لا تنسجم مع واقع الرأسمالية، فقد قام غولبرايت فيما بعد بتحديثها قليلا ، متخليا بشكل خاص عن فكرة التحول العفوي للرأسمالية بتأثير الثورة العلمية التقنية ، ومقترحا اصلاحات عديدة . أهمها تأميم الدولة ، أي استخدامها لصالح كل المواطنين وليس فقط لصالح الرأسمال الكبير ، وهو يقترح ادخال المساواة على المداخيل وتأميم عدة فروع اقتصادية وتطبيق التخطيط على أوسع نطاق ، وان يكون كل ذلك تحت الرقابة الديمقراطية للجماهير . وستؤدي هذه الاجراءات حسب قوله الى انتصار « الاشتراكية الجديدة » التي ستنشأ عندئذ في الصناعة الاميركية . ان غولبرايت لا يزال يؤمن بلقاء النظامين ولكنه يعتبر أن هذا اللقاء سيتم على قاعدة «المجتمع الصناعي » ذي النموذج الاشتراكي وهو يتصور المجتمع الجديد بروحية الاشتراكيين اليمينيين ، أي انه مجتمع يتعايش فيه شكل التملك الاجتماعي مع الشكل الخاص وحيث يتعاون الرأسماليون والعمال في اطار الديمقراطية البرجوازية (٦) .

ان كل الاشكال التي تتخذها نظرية « المجتمع الصناعي » تعتمد على مقدمات تعطينا الحق في وصفها بأنها طوباويات اجتماعية .

اولا : تنطلق هذه الاشكال من الحتمية التكنولوجية التي لا تفهم تطور المجتمع البشري الا من خلال ممر التقدم التقني . ويحدد أنصار هذه النظرية مراحل التطور الاجتماعي منطلقين مباشرة من مستوى تقدم العلم والتقنية والانتاج والظواهر الناجمة عنه ، دون أخذ علاقات الانتاج

بعين الاعتبار . ان طريقة كهذه لا تساهم أبدا في اعطاء تحليل صادق عن الحالة الراهنة للتطور الاجتماعي وفي تحديد وسائل تحسينه . ولا تفعل سوى ان تخفي الفارق المبدئي بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين .

ثانيا : تعتمد كافة اشكال نظرية « المجتمع الصناعي » على مفهوم اللقاء بين الرأسمالية والاشتراكية . ويقول ب. سوروكين ان الولادة الهجينة أي ولادة النظام المختلط المكون من الرأسمالية والاشتراكية معا ، ستحدث بعد تبادل التجارب على صعيد التقنية والاقتصاد وأشكال التنظيم الاجتماعي (٧) .

كما توقع الاقتصادي الاميركي و. باكينغهام (٨) والباحث الهولندي تنبرغن (٩) والاقتصادي الالماني تالهايم (١٠) ، ان لقاء الاشتراكية بالرأسمالية سيتم على القاعدة الرأسمالية . ومهما اختلفت اشكال مفهوم اللقاء فانها كلها تهدف الى الحفاظ على رأسمالية الدولة الاحتكارية وتفكيك النظام الاشتراكي .

ويعتمد انصار « نظرية اللقاء » على الدور المهيمن الذي تلعبه الثورة العلمية التقنية والتي تولد ظاهرات متشابهة في الانظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية المتعارضة . وهذه الثورة تساهم في الواقع بشكل محسوس في زيادة انتاج الخيرات المادية وفي خلق القيم الروحية ، وترفع دور العلم والاوساط العلمية والتقنية ، وتسهل تنظيم الاقتصاد والمجتمع تنظيما علميا، وتسمح بمواجهة العناصر العفوية في الاقتصاد، الخ. ولكن مكتسبات الثورة العلمية التقنية لا تستخدم على

نفس الوجه في البلدان ذات الانظمة الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة . ففي ظروف هيمنة الملكية الخاصة التي تشكل قاعدة علاقات الانتاج الرأسمالية ، يستولي مالكو وسائل الانتاج – أي الرأسماليون – على حصة الاسد من نتائج العمل ، بينما يكتفي الشغيلة مجبرين بالتنازلات المنتزعة بواسطة الصراع الطبقي . واكثر من ذلك فان تركز الانتاج وتطبيق مكتسبات العلم والالكترونيك والاتمتة ، الخ ، المرتبطة بالثورة العلمية التقنية يؤزمان وضع الشغيلة بشكل دوري عبر انتشار البطالة . « ان الاشتراكية وحدها تسمح للثورة العلمية التقنية ان تسلك طريقا صحيحا يستجيب لمصالح الانسان والمجتمع » (١١) وبتحسين التنظيم العلمي للعمل وتكنولوجيته وتحسين نظام الادارة وخلق فروع علمية وانتاجية جديدة ، مما يساهم في رفع مستوى تعليم وتأهيل الشغيلة ورفاههم المادي وفي تطوير حياتهم الروحية .

ولا يمكن لتدخل الدولة المتزايد في الاقتصاد ان يبرر نظرية « لقاء » الاشتراكية والرأسمالية . ذلك ان التخطيط الاشتراكي المركز الذي تقوم به الدولة للحياة الاجتماعية الاقتصادية لا يمكن ان يتماثل مع الاتجاه نحو البرمجة ونحو تصور افاق الانتاج ، الذي يظهر في بعض البلدان الرأسمالية . ويبدو الاشتراكي الفرنسي موش محقا في قوله : « ان الدولة يمكن ان تمارس تأثيرا على الاقتصاد الرأسمالي ، لكن فقط في حدود جد ضيقة وفي ظروف تجعل تدخلاتها هذه لا تصطدم مباشرة بمصالح الاقوياء ... » (١٢) .

وما دامت في البلدان الرأسمالية علاقات الانتاج الرأسمالية والملكية الخاص اوسائل الانتاج ، فان السلطة السياسية ستبقى بين ايدي اصحاب الملايين والمليارات ، ولن يمكن الحديث عن لقاء بين الرأسمالية والاشتراكية . وقد بدأ بعض علماء الاجتماع في البلدان الغربية بانتقاد مفهوم اللقاء (١٣) .

ثالثا : يرتكب انصار نظرية « المجتمع الصناعي » بمختلف اشكالها ، خطأ حسابيا كبيرا حين يبالغون في تقدير دور الاختصاصيين العلميين والتقنيين في اطار الثورة العلمية والتقنية ، وينكرون بالتالي الصراعات اللازمة للمجتمع الرأسمالي بين العمل والرأسمال وبين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الخاص للتملك ، ويقللون من دور الطبقة العاملة في التطور الاجتماعي .

ويعتبر الباحثان الاميركان ن. غورتزيل ور. جيلبرونر انه بسبب نشوء « طبقة وسطى جديدة » لا يقترب وضعها من وضع الشغيلة الا جزئيا ، وذلك في الولايات المتحدة وعدة بلدان رأسمالية اخرى ، فان الطبقة العاملة ، لم تعد القوة الرئيسية التي يمكن لماركس ان يعتمد عليها ، فهي قد فقدت طابعها الثوري لكونها « تبرجزت » . كما يعتبران ان الصراعات الطبقية في المجتمع الرأسمالي المتطور المعاصر قد اصبحت شرعية ومنظمة وتشكل جزءا من النظام الاجتماعي القائم » (١٤) . وهذه الصراعات لم تعد تحل بشكل ثوري ، بل في اطار المؤسسات الاجتماعية لهذا النظام .

ولكن رغم تأكيدات الايديولوجيين البورجوازيين ، فان الطبقة العاملة لم تفقد في اطار الثورة العلمية التقنية لا دورها الثوري ولا اهميتها في ميدان الانتاج (فهي تخلق القسم الاكبر من الدخل القومي) ولا في الحياة الاجتماعية بشكل عام . ان الطبقة العاملة تكبر عدديا بفضل عدة عوامل ومن بينها المحن الجديد التي يستحدثها الانتاج الحديث . ويبلغ عدد العمال في البلدان الرأسمالية الكبرى اليوم ٢٠٠ مليون عاملا ، بينما يبلغ عددهم ٦٠٠ مليون عاملا في العالم أجمع . وهم يردون على ازدياد استغلالهم من قبل الرأسمال الكبير بصراع طبقي متصاعد . واذ كان الذين قاموا بالاضراب في في فترة الحربين العالميتين قد بلغوا ٣،٨ مليون شخص (معدل سنوي) فقد بلغ هؤلاء ٦٥ مليونا عام ١٩٧٤ . فالوعي والتلاحم والتعليم والثقافة تزداد في صفوف الطبقة العاملة باستمرار ، كما تتوطد علاقاتها بكافة القوى التقدمية في المجتمع . وكل ذلك يجعل من الضروري قيام مشاركة نشيطة لعالم العمل وللطبقة العاملة في ادارة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من الحياة ، ويطرح بحدة اكثر مسألة احلال علاقات اجتماعية اقتصادية اشتراكية محل العلاقات الرأسمالية واحلال السلطة السياسية للشغيلة وعلى رأسهم الطبقة العاملة محل سلطة الرأسماليين .

ـ تنتشر في الغرب ايضا نظرية طوباوية اجتماعية اخرى هي نظرية « مجتمع الجماهير » . ويؤمن بعض الايديولوجيين البورجوازيين ان « مجتمع الجماهير » يشكل على صعيد التطور الاجتماعي مستوى أرقى من « المجتمع الصناعي » .

ويقول واضعو هذه النظرية ان العدد الاكبر او اكثرية المؤسسات الضخمة في هذا المجتمع ستنظم بشكل يأخذ كل الناس بعين الاعتبار ، وان الطابع المشترك لدوافعهم وسلوكهم سيعتبر اكثر أهمية من الخلافات التي تفرقهم(١٥). وسيكون للمؤسسات او الشركات المنظمة بهذه الطريقة « طابع جماهيري » بينما ستحكم الافراد في ذلك المجتمع « علاقات جماهيرية » .

أما المميزات التي تطبع « مجتمع الجماهير » بطابعها اكثر من غيرها حسب اصحاب هذه النظرية فهي : اتساع الثقافة ذات الطابع الواحد وتمجيد الاستهلاك وتدخل البيروقراطية في كافة مجالات الحياة وارتهان الفرد، وتوحيد مستوى الفروقات بين النخبة والجماهير ، الخ .

ويعتبر عالم الاجتماع الاميركي شايلز ان ازدياد تأثير الجماهير السياسي في « مجتمع الجماهير » وارتفاع مستوى رفاهيتها وتوحيد مناهج التفكير ، كل هذا سيؤدي الى جعل النخبة تتبنى طموحات الجماهير الى حد بعيد بينما تتبنى هذه الجماهير القواعد الاخلاقية السائدة . وسيؤدي كل هذا الى وحدة اجتماعية أوثق (١٦) .

أما عالم النفس الاجتماعي الاميركي فروم الذي لا يرى كبير فرق بين النظامين الاجتماعيين ، فهو مهتم الى أقصى حد بأفق قيام « مجتمع الجماهير » الذي يعتبره مجتمعا مكونا من أفراد موحدي النموذج أو من أناس آليين (١٧) . ويتبنى فروم ومنظرون اخرون موقفا نقديا بشكل عام من « مجتمع الجماهير » . فهم ينتقدون مخلفات الرأسمالية : ارتهان الفرد والتعادي الاجتماعي وانتشار الاجرام والادمان

على المخدرات ، الخ . وفي نفس الوقت يصلون الى حد الولع ببعض الظواهر الاجتماعية الجديدة المميزة لعصر رأسمالية الدولة الاحتكارية في اطار الثورة العلمية التقنية، واستخدامها كبراهين على أنها انتقال من الرأسمالية الى مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي الاقتصادي ستتميز بتخفيف حدة التناقضات .

« المجتمع الصناعي » مثله مثل « مجتمع الجماهير » يحمل براعم المجتمع الرأسمالي ، من هنا تعارض هذه المجتمعات ذات « النموذج الجديد » « بالمجتمع ما بعد الصناعي » . ومن أشهر ممثلي هذه النظرة عالم الاجتماع الاميركي د. بيل . فهو يقسم تاريخ البشرية اعتمادا على مستوى الانتاج والمعرفة الى ثلاثة عصور : الطبيعي والتقني والاجتماعي ، تقابلها برأيه ثلاثة مجتمعات : ما قبل الصناعي والصناعي وما بعد الصناعي ، منطلقا للقول انه في غضون ثلاثين الى خمسين عاما ستدخل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفياتي واوروبا الغربية مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي : « المجتمع ما بعد الصناعي » . وهذه النظرية تنقل مركز الثقل من مجال الانتاج الصناعي الى مجالي الخدمات والعلم ، حيث سينتقل جزء من السلطة الى أيدي « العلماء » الذين يشكلون « الطبقة الجديدة » والذين سيوجهون الانتاج ، ولكن السيطرة على الحياة الاجتماعية ستبقى للسياسيين المعتمدين على العلم . ويظن بيل ان تنظيما كهذا للاقتصاد والمجتمع سيسمح بايجاد طراز جديد من النظام المركزي واللامركزي فى آن معا للسوق المخطط حيث تتوافق مصالح الافراد والجماعات بفعل الاعتراف

بالطابع الاجتماعي للموارد والحاجات ، مما سيتيح الانتقال الى مساواة المداخيل والثروات واقامة تعاون وتلاحم شاملين (١٨) .

ويوافق وأينر على رأي بيل القائل بأن المرحلة العليا في تاريخ المجتمع البشري هي « المجتمع ما بعد الصناعي » ولكنه عند تقسيم تاريخ المجتمع الى مراحل يعتمد مقياس دخل الفرد من السكان (١٩) ويعتبر مثل بيل وكاهن ان « المجتمع ما بعد الصناعي » سيتميز بوفرة البضائع وبقطاع الخدمات المتقدم . وستكون احدى اهم مهماته تنظيم وتحقيق الراحة للناس (٢٠) .

أما عالم الاجتماع الفرنسي تورين فيدعم فكرة «المجتمع ما بعد الصناعي » ولكنه يسميه « المجتمع التكنوقراطي » (من خلال طابع السلطة) ، و « المبرمج » (من خلال تنظيم الانتاج) .

ويقول ان « التكنوقراطيين » سيشكلون الطبقة القيادية في المجتمع المبرمج . فهم ليسوا ممثلي الرأسمال الخاص بل الذين يتحدون بالاستثمارات الجماعية ورغم أن الهوة تتسع باستمرار بين الحاكمين والمحكومين ، فهو يعتبر ان الانتماء الى الطبقات المضطهدة لن يكون نابعا من شكل الملكية بل من التكامل الاجتماعي ، أي أن الاكثر نشاطا لن يكونوا الاكثر تعرضا للاستغلال بل هم الاشد مقاومة ، أي العلماء والتقنيين ذوي المستوى التعليمي والمعيشي العالي والوضع الممتاز في سوق العمل . أما التناقضات الاجتماعية الاساسية في ذلك المجتمع فستكون بين « التكنوقراطيين »

وجمهور المستهلكين . وستفقد الطبقة العاملة دورها القائد بينما ستنشأ القوى الثورية في الجامعات فقط (٢١) .

ان الاطروحات الرئيسية لمختلف أشكال نظرية «المجتمع الصناعي» تحمل طابعا طوباويا كما يدحضها كل تطور البلدان الرأسمالية السياسي والاجتماعي . وكما هو معلوم فان العلم والتقنية ليسا بحد ذاتهما اداة للتحولات الاجتماعية الكبرى . وتشهد على ذلك بوضوح الازمات في مجالات الطاقة والتغذية وتلوث البيئة وأزمة المواد الاولية وازدياد صعوبة ظروف العيش والعمل في البلدان الرأسمالية ، ومن التوهم التأكيد أن الشأن الاساسي في اقتصاد «المجتمع ما بعد الصناعي» سيكون انتاج الخدمات، فحصتها قد نقصت بشكل محسوس في بلدان أوروبا الغربية (المانيا الاتحادية ــ بريطانيا ــ فرنسا ــ ايطاليا ــ وغيرها) .

كما أن تطور الثورة العلمية التقنية وتطبيق مكتسباتها في مختلف فروع الاقتصاد الوطني لا يزيدان بنفس النسبة قدرة المواطنين على اتخاذ قرارات ذات أهمية اجتماعية ، لان المجمع الصناعي الحربي والشركات المتعددة الجنسيات والتكنوقراطيين لا يريدون التخلي عن سلطتهم .

هذه النتيجة يتبناها بشكل متزايد العديد من علماء الاجتماع الغربيين (٢٢) .

لقد ولدت الثورة العلمية التقنية مفهوما واسع الانتشار في الغرب وهو «مجتمع التكنوقراطيين» .

وينطلق هذا المفهوم من اطروحة الاقتصاد الاميركي ت. فيبلين القائلة أن الانتاج المعتمد على الملكية الخاصة لا يتوافق

مع مستوى التقدم التقني ، ويجعل من الضروري وضع تخطيط وطني تسلم ادارته الى التكنوقراطيين .

ويقول عالم الاجتماع الفرنسي أيلول وعالم الاجتماع الاميركي وايت انه بما ان التقنية هي العامل الرئيسي في تطور الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، فان أصحاب المعارف التقنية يجب ان يتولوا شؤون ادارة المجتمع ويعتبر بون وبورنيه ان هناك وظيفتان متميزتان بوضوح في المجتمع المعاصر وهما السلطة التي يملكها « المثقفون التقنيون » لان هناك ثورة تكنوقراطية قد حدثت ، وفئة تكنوقراطية تشكل تعبيرا حقيقيا عن وحدة المجتمع (٢٣) . ويستنتجان من ذلك أن الصراعات بين الرأسماليين والعمال ستخلي مكانها للصراع بين « التقنيين » الذين يملكون المعارف العلمية ويحرمون من السلطة ، وبين « التكنوقراطيين » الذين يجسدون السلطة وقيود النظام الاجتماعي .

وفي الواقع ، فان المفهوم « التكنوقراطي » لا يفعل سوى ان يعكس الصراع الحقيقي من اجل الامتيازات والحق في السلطة بين مختلف فئات الاختصاصيين في الجهاز الاقتصادي والبيروقراطي الرأسمالي بينما تبقى السلطة في أيدي مالكي وسائل الانتاج . وطالما لم توضع السلطة بين أيدي المنتجين المباشرين وبالدرجة الاولى العمال ، فان الصراع الاجتماعي الاساسي أي القائم بين العمل والرأسمال سيستمر . وقد عرض عالم الاجتماع الفرنسي غورس بشيء من الدقة جوهر مفهوم « المجتمع التكنوقراطي » معتبرا اياه « التكتل النازع نحو التحديث والذي تحاول ايديولوجيته التكنوقراطية ان تخفي سيطرة البرجوازية

الاحتكارية مشددة على اهمية و« سلطة الكادرات والتقنيين» الذين « تستطيع الشيوعية فقط ان تؤمن لهم قيمتهم الاجتماعية ونضجهم الثقافي » (٢٤) .

ان تهافت نظريات « المجتمع من طراز جديد » يبدو بوضوح خاص في عدد من المفاهيم والتنبؤات السوداوية التي تتوقع للبشرية الكوارث والازمات . كما ترجع هذه النظريات غالبا الى الازمة البيئوية التي تشمل العالم كله والناتجة عن الثورة العلمية والتقنية . رغم هذا فالتقدم العلمي والتقني لا يجر بحد ذاته وبالضرورة الى نفاذ الموارد الطبيعية وتدمير الوسط الطبيعي . فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج والارض والغابات والمياه في البلدان الرأسمالية لا تعرقل فقط اجراءات حماية المحيط بل هي بالذات سبب أزمة البيئة. وعلى العكس فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والارض والمياه في البلدان الاشتراكية تساهم في اطار نظام الاقتصاد المخطط في اتخاذ جملة من الاجراءات لحماية الطبيعة ولانقاذ الموارد الطبيعية .

وتهدف بعض مفاهيم علماء الاجتماع الغربيين المتشائمة الى عرقلة التقدم العلمي والتقني . وهكذا فان فروم المهتم جدا « باضفاء الطابع التقني » يؤكد ان النشاط في المجتمع الحديث يغدو غاية بحد ذاته بينما يصبح الانسان قطعة عاجزة في الآلة . ان الرغبة في الاستهلاك المتزايد باستمرار وخطر الحرب المدمرة وفقدان الايمان بالمثل الانسانية هو المصير الذي يعده فروم للانسانية . ولذلك يقترح اعادة سيطرة النظام الاجتماعي بوسائل « الامل » و « الايمان » و « الشجاعة » وغيرها من المصطلحات المثالية (٢٥) .

ويقول المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي ان الاتجاه نحو استغلال الانسان والطبيعة قد ولد الانانية ، والنخبوية وعدم التسامح ، لقد كان الجشع ضربة قاضية في الغرب . وهو يرى ان انقاذ البشرية يكمن في العودة الى العمل اليدوي في الارض وفي ازالة التصنيع وازالة العمران الحديث . وبكلمة اخرى هو يعتبر أن كارثة بيئوية محتومة ستأتي وان خطر زوال الحضارة ماثل فعلا . وبرأيه انه يجب قيام « دكتاتورية عالمية» من اجل تحقيق «ثورة مضادة للصناعة» . وكتب يقول ان الانسانية قد اتحدت حتى الان على الصعيد التكنولوجي وذلك بفضل التوسع العالمي لشعوب اوروبا الغربية منذ خمسة قرون (٢٦) .

لقد عبرت تقارير نادي روما بالشكل الاوضح عن المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي المعاصر .

ج. فوريستير و د. ميدروز العضوين المشهورين في هذا النادي وغيرهما مقتنعون انه اذا كان المجتمع الحديث (بصرف النظر عن الانظمة الاجتماعية) يتطور في نفس الاتجاه محتفظا بالاتجاهات القائمة حاليا لازدياد السكان ، مستنفذا الموارد الطبيعية وملوثا البيئة المحيطة ، فان الكارثة ستكون حتمية نحو بداية القرن الواحد والعشرين . وهم يعتقدون ان الخلاص يكمن في الانتقال الى مجتمع ذي « توازن شامل » وفي ركود التقدم العلمي والتقني ، في التخلي عن زيادة الانتاج ، في استغلال الموارد الطاقية الممكن تجديدها فقط ، وفي عدم ازدياد عدد السكان ، أي في المحافظة المصطنعة على العدد الحالي للسكان (٢٧) .

اما م. ميزاردفيى و بيستل فيقترحان للتغلب على الازمات التي ستصيب العالم كله من غذائية وطاقية ، ان يتم اللجوء بشكل خاص ألى نمذجة العالم ، مستلهمين مصطلح « آلنمو العضوي » الذي يعتبر تطور العالم كتطور جسم وحيد مكون من نظام من الاجزاء المتلاحمة والتابعة فيما بينها والتي يتوجب على كل منها ان يساهم في تطوير الاقتصاد والثقافة ، وبالتالي فهم يطالبون بتقسيم العالم الى عشر مناطق تضم كل منها الدول القومية حسب مميزاتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، كما يفهمونها هم (٢٨) .

ان أتجاهات ووتائر تطور العالم يجب ان تختلف ، مما يعني انه في مرحلة معينة ، وفي بعض المناطق يجب ان تبطىء أو تتسارع وتائر نمو بعض المعايير وفي نفس يجب ان يحدث نفس الشيء في مناطق اخرى فيما يتعلق بمعايير اخرى .

في عام ١٩٧٦ قدم آلاقتصادي الهولندي تنبرغن و أ. دولمان وفان ايتنفر تقريرا الى نادي روما بعنوان « تغير النظام العالمي » طوروا فيه الفكرة القائلة ان الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية تمر في أزمة ، ضحاياها بشكل خاص بلدان العالم الثالث المهددة في العقود القادمة بخطر المجاعة وفناء ملايين الناس . ويتوجب على النظام العالمي الجديد حسب قولهم ، ان يساهم في اقامة توازن بين البلدان بينما سيكون هدفه بناء حياة كريمة وتوفير الرفاهية لكافة مواطني العالم (٢٩) .

كما يقولون انه لا يمكن العمل على آصلاح النظام العالمي الا بمشاركة البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة

بما فيها بلدان العالم الثالث . ويقترح واضعو التقرير القيام باصلاحات في النظام النقدي الدولي والتجارة العالمية وضمان توزيع المداخيل بين البلدان المتطورة والنامية وتحقيق تقسيم عالمي للعمل على أسس علمية والقيام بتصنيع بلدان العالم الثالث وتنظيم استغلال موارد المحيطات ومراقبة استهلاك مصادر الطاقة والمواد الاولية وتطوير انتاج المواد الغذائية بشكل يلبي الحد الادنى من الحاجات العالمية وايجاد منظمات علمية عالمية لدراسة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية ووضع تقنية جديدة وتخفيف التسلح وتحويل المبالغ المتوفرة نتيجة ذلك نحو الاقتصاد . اما تقرير نادي روما الثالث الذي صيغ بكلمات بالغة التجريد فهو يعكس اتجاهه الاجتماعي السياسي . ويقترح واضعوه تجديد « النظام العالمي الجديد » بواسطة مقولات ما يسمى بالاشتراكية الانسانية .

هناك نوع اخر من نماذج «النظام الاقتصادي الجديد» هو « نموذج باريلوش » الذي يعرض تصورا للمسائل العالمية مختلفا قليلا عن تقارير نادي روما التي بحثناها سابقا . وكتصور مطروح على النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم ، يقترح نموذج باريلوش نوعا من مجتمع يستهدف تطوره الاقتصادي تلبية الحاجات الاساسية لاغلبية السكان (٣٠) .

وحسب رأي واضعي هذا النموذج فلن تكون هناك حاجة لتخفيض مستوى معيشة سكان البلدان الرأسمالية المتطورة . وسيخصص جزء من الفائض عن هذه البلدان لمساعدة بلدان العالم الثالث ليصبح بامكانها التغلب على

حالة الركود فيها ، الناتجة غالبا عن الاستغلال الذي لا تزال خاضعة له حتى الان فيما عدا بعض الاستثناءات (٣١) .

ومن المؤكد ان القلق الذي يبدو من خلال دراسات نادي روما وانصاره له اسبابه الفعلية . هذا مع العلم ان المستوى التجريدي والاجتماعي ، الطوباوي لتوقعاتهم الاجتماعية ولافكارهم عن المستقبل يجعلها غير صلبة على الصعيد العلمي .

وكما تلاحظ بحق الفيلسوفة البلغارية سيرا فيموفا(٣٢) فان الاتحاد البشري المنسجم لا يمكن أن ينتج عن التجميع الميكانيكي لتشكيلات اقتصادية واجتماعية مختلفة من اجل اقامة وحدة مجردة . فمن اجل الحصول على ذلك الاتحاد يجب القيام بتحويل اجتماعي واسع للعالم وليس باصلاحات جزئية مستوحاة من المذهب الانساني المجرد ومن الوضعية ومن العلمية Scientisme والمذهب الطبيعي . ان واضعي تقارير نادي روما يحاولون اخفاء رفضهم او عجزهم عن رؤيةان موقف مختلفالبلدان ليس موحداتجاه «مصدر» الكارثة المحتملة اي الازمة الاقتصادية، وان معظم الظواهر الملموسة للازمة غريبة عن طبيعة الاشتراكية ذاتها .

ان رفض الاعتراف بأن المخرج من أزمة الرأسمالية يكمن في التحويل الاشتراكي للمجتمع ، وان الطريقة الرئيسية لحل المشاكل الحيوية للبشرية هي في التخلي عن الحرب ، هذا الرفض يشهد على الطابع الطوباوي لمختلف أشكال نظريات « النظام الاقتصادي الجديد » .

لقد دل تقرير بريجنيف بعنوان « ثورة اكتوبر وتقدم

البشرية » وبشكل علمي على الطريق الحقيقي لحل المشاكل الشاملة على كل كوكبنا قال : « اذا توصلنا الى تحقيق المهمة الرئيسية وهي تفادي حرب عالمية جديدة وضمان سلام دائم ، فان ذلك سيفتح آفاقا جديدة ورائعة امام كل سكان الارض . فستتوفر الظروف حينئذ لحل العديد من المشاكل الاخرى ذات الاهمية الحيوية والمطروحة اليوم على البشرية بأكملها » (٣٣) وهذا يعني بالدرجة الاولى ضرورة تموين جماهير هائلة من البشر بالمواد الغذائية والمواد الاولية ومصادر الطاقة . هذا يعني أيضا ضرورة ان تتغلب بلدان اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية على تخلفها الاقتصادي الموروث عن الاستعمار ، مما يشكل شرطا لازما لضمان التطور الطبيعي للعلاقات بين الدول في المستقبل ولضمان تقدم البشرية كلها بشكل عام . وهذا يعني أخيرا ضرورة حماية الانسان من الاخطار العديدة التي يعرضه لها التقدم التقني غير المراقب أي بكلمة اخرى ضرورة حماية الطبيعة من أجل الانسان .

« هذه مشاكل حقيقية جدا وجدية جدا . واذا لم يتوفر لها حل جماعي عقلاني عبر تعاون دولي منظم فان حدتها ستزداد بمرور السنين » (٣٤) .

ان المغزى الاجتماعي للنظريات الطوباوية التي تعرضنا لها يكمن من الرغبة في تبرير بقاء الرأسمالية الى الابد . ولكن الرأسمالية مجتمع بلا مستقبل وهي غير قادرة على حل أي من المشاكل الحادة المطروحة على البشرية .

والشيوعيون يرون ان الحل الحقيقي لهذه المشاكل هو التحويل الاشتراكي للمجتمع .

نيقولاي بيلبنكو

الهوامش

١ - XXVᵉ Congrès du P.C.U.S. Documents et résolutions, Moscou, 1976, p. 12.

٢ - L. I. Brejnev, La Révolution d'Octobre et le progrès de l'humanité, Moscou, 1977, p. 23 (en russe).

٣ - Voir R. Aron, Progress and Dissolution. The Dialectics of Modern Society ,Harmondsworth, 1972, p. 71.

٤ - Ibid., p. 53.

٥ - Voir J. K. Galbraith, The New Industrial State, New York, 1967, p. 391.

٦ - Voir J. K. Galbraith, Economics and the Public Purpose, Boston, 1973, pp. 222, 273, 285.

٧ - Voir p. Sorokin, «Soziologische und kulturelle Annäherungen zwischen den Vereinigten Staaten und der Sowjetunion», Zeitschrift für Politik, 1960, Nr. 4, S. 342, The Basic Trends of Our Times, New Haven 1964, p. 78.

٨ - Voir W. Buckingham, Theoretical Economic Systems . A Comparative Analysis, New York, 1958, pp. 26, 485.

Voir J. Tinbergen, «Die Tendenzen in ökonomischen Denken Osteuropas», Gesellschaftiche Entwicklungstendenzen in Osteuropa, Z. und St., 1969 S. 62,. ٩ ـ

Voir K. C. Thalheim, «Konvergenz der westlichen und östlichen Wirtschaftssysteme», Gesellschaftliche Entwicklungstendenzen in Osteuropa, S. 67-68. ١٠ ـ

XXV" Congrès du P.C.U.S...., pp. 58-59. ١١ ـ

J. Moch, Socialisme de l'ère atomique. Nouvelles confrontations, Paris, 1974, pp. 174-175. ١٢ ـ

Voir E. Marz, «Konvergenz der Systeme - in historischer Perspektive» Geworkschaftliche Monatschefte, Kòln, 1970, S. 706-707 . ١٣ ـ

Voir T. Goertziel, Political Society, Chicago, 1976; voir également R. Heilbroner, Business Civilization in Decline, London, 1976. ١٤ ـ

Voir International Encyclopacdir of the Social Sciences, New York, 1968, Vol. 10, p. 58. ١٥ ـ

Voir E. Shils, «Theory of Mass Society», in America as a Mass Society, London, 1963, pp. 37-39. ١٦ ـ

١٧ـ Voir E. Fromm, The Sane Society , London, 1959; également son ouvrage The Anatomy of Human Destractiveness, Greenwich, 1975.

١٨ـ Voir D. Bell, The Cultural Contradictions of Capitalism, London, 1976, pp. 147-148, 154-176, 219; voir également D. Bell, «Technocracy and Politics», Survey, London, 1971, No. 1, p. 7; du même auteur, «The Coming of Post-Industrial Society», A Venture in Social Forecasting New York, 1973, p. XI.

١٩ـ Voir A. Wiener, The Prospects for Mankind and Year 2000 Ideology, London, 1973, p. 1.

٢٠ـ Voir H. Kahn and A. Wiener, The Year 2000 New York, 1968, p. 250.

٢١ـ Voir A. Touraine, La société post-industrielle, Paris, 1969.

٢٢ـ Voir P. Julien, A P. Lamonde, D. Latouche, «La société post-industrielle, un concept vague et dangereux», Futuribles, Paris, 1976, pp. 313, 314, 318.

٢٣ـ Voir F. Bon, M.-A. Burnier, Les nouveaux intellectuels, Paris, 1966.

٢٤ـ A. Gorz, Réforme et Révolution, Paris, 1969. pp. 41-42.

Voir E. Fromm, The Revolution of Hope. – ٢٥
Toward a Humanized Technology, New York,
1968, pp. 6, 12, 13.

Voir A. Toynbee, D. Ikeda, The Toynbee-Ikeda – ٢٦
Dialogue. Man Himself Must Choose, Tokio,
1976.

Voir I. Forrester, World Dynamics, Cambri- – ٢٧
dge, 1971, p. 8; D. Meadows et al., The Limits
to Growth, New York, 1972, p. 183.

Voir M. Mesarovic, E. Pestel, Mankind at the – ٢٨
Turning Point, New York, 1972.

Voir J. Tinbergen, A. Dolman, Reschaping the – ٢٩
International Order. A Report to the Club of
Rome, ed. by J. Ettinger, New York, 1976.

Voir A. O. Herrera, H. D. Scolnik, G. Chichil- – ٣٠
nisky et al., Catastrophe or New Society ?,
Ottawa, 1976.

Voir ibid. – ٣١

Voir M. Sérafimova, «L'utopie et le pessi- – ٣٢
misme social», Novo vrémia, Sofia, 1977, n°4.

L. I. Brejnev, Op. cit., pp. 29-30. – ٣٣

Ibid., p. 30. – ٣٤

صدر في هذه السلسلة عن :

شركة المطبوعات اللبنانية ــ دار الفــارابي

★

□ قضايا راهنة في علم النفس

● فــي الكائن الطبيعي والجوهر الاجتماعي للانسان — **اكاترينا شوروفوفا**

● تصوران رئيسيان لمسألــة « البيولوجي ــ الاجتماعي » — **اندريه يروشلينسكي**

● التعارض غــير المبرر بيــن « البيولوجي » و« الاجتماعي » — **بوريس لوموف**

□ خصوصية التطور في العالم الثالث — **راتشيلا افاكوف**

□ الماركسية اللينينية ومناهج العلوم الاجتماعية — **بوريس اوكرانتسيف**

□ بعض مسائل المنهجية في التاريخ — **يفغيني جوكوف**

□ التوجه الاشتراكي في النظرية والتطبيق — **اليكسي كيفا**

□ استراتيجية الغرب الاستعمارية — الجديدة **الكسندر كوداتشنكو**

□ اصل الانسان والمجتمع **ايغور اندربيف**

□ العملية التاريخية والمعرفة الاجتماعية **هانتشيك مومدجيان**

*

تطلب هذه السلسلة من

١ — دار الفارابي

متفرع من شارع الاوزاعي — ت ٣١٧٢٠٥

٢ — مكتبة المكتبة

قرب البريستول — نزلة البيكادللي — ت ٣٤٥٦٧٩

طبع على مطابع

الأمــل

اذار ١٩٧٩



هذه السلسلة

هذه السلسلة تصدرها دار الفارابي متوخية مراعاة الكثير من المستجدات الطارئة على مجال الاعلام والثقافة والعلاقة بينهما . فمن الطبيعي أن الدراسات الموجزة والمنشورة في دفتر صغير نسبيا تمثل فائدة جمة للكثيرين من الباحثين عن الثقافة والذين ، لسبب أو لآخر ، لا يستطيعون متابعة الدراسات الاكاديمية الضخمة حول كافة المواضيع التي تهمهم ، او انهم يفضلون ان يرفقوا دراستهم للمراجع الاساسية ببعض الدراسات القصيرة التي تشكل مقدمة جيدة للتعمق في موضوع ما .

وتشكل هذه الدفاتر محاولة للاطلال علـــى مواضيع متعددة وشيقة ، تدخل كلها في الاطار العام للعلوم الاجتماعية . علما بان اطار هذه العلوم يتسع بقدر مـــا تزداد قناعة المرء بان العامـــل الاجتماعي ، بالمعنى الاوسع للكلمة ، هو العامل الحاسم في مجالات اكثر بكثير مما كان يظن ... قبل ماركس .

كما ان الدراسات الواردة في هذه الدفاتر والتي نختارهـــا ونعربها من بين المقالات التي تنشرها مجلة « العلوم الاجتماعية » او غيرها من المجلات التي تعنى بشؤون العلوم الاجتماعية ، والتي تصدر عن اكاديمية العلوم السوفياتية تتخذ في غالبيتها طابع النقاش والمساهمة في الصراع الايديولوجي الجاري على صعيد عالمي . وفي هذا الاطار قد يكون فيها فائدة ليس فقط لطلاب الجامعات والمثقفين عموما ، بل لكافة المناضلين ايضا .

الثمن : ٢٠٠ ق٠ل٠